LADE | النشرة الدورية - العدد 56 - آب 2017

Campaign Preview HTML Source Plain-Text Email Details

View this email in your browser

View this email in your browser

في عدد آب 2017 من النشرة الدورية

- الافتتاحية
- تسلّم وتسليم في LADE
- LADE تقيم مخيّمها الصيفي
- حملة التثقيف الانتخابيّ مستمرّة
- الغموض يلفّ الانتخابات الفرعيّة
- مجلس شبابي لاتحاد بلديات جبل الشيخ

الافتتاحية | بقلم الأمينة العامة للجمعية زينة الحلو

منذ تأسيسها في العام 1996 وحتى اليوم، تعاقب على الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عدد من المديرين التنفيذيين كانت آخرهم السيدة يارا نصار التي أدارت الجمعية منذ العام 2008 وحتى منتصف العام 2017. خلال هذه السنوات، تألقت الجمعية بإدارة السيدة نصار وصنعت لنفسها مكانة في المجتمع المدني وأصبحت مرجعاً في القضايا الانتخابية. في العام 2008 أيضاً، أصبح مبدأ مراقبة الانتخابات مكرساً في القانون الانتخابي بعد أن كان مراقبو الجمعية يتعرضون لكافة أنواع الضغوطات والتهديدات أثناء أداء مهامهم. تحت إدارة السيدة نصار، تطورت الجمعية بشكل ملموس وعملت على مأسسة أدوات العمل والمسارات من الناحيتين الإدارية والتقنية، كما أثبتت نفسها لاعباً سياسياً اساسياً، خاصة في الأزمنة الانتخابية في العامين 2009 و2010، وفي محاولات التصدي للتمديدين غير الشرعيين في 2013 و2014 حين أطلقت الجمعية الحراك المدني للمحاسبة. للسيدة نصار الكثير من المحبة والامتنان لسنوات العطاء والتفاني من أجل الجمعية ونتمنى استمرارية التألق والنجاح في المستقبل.

ويسرنا في الجمعية أن نستقبل مديراً تنفيذياً جديداً هو السيد عمر كبول، الذي عمل في الجمعية كمنسق البرامج الميدانية في الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي (CCER) في العام 2008، وقد كان أحد المدرّبين والمراقبين المعتمدين من قبل لادي بين كانون الأول 2007 وحزيران 2009. انتُخب عمر كأحد أعضاء الهيئة الإدارية في لادي في العام 2014، لولايةٍ استمرّت سنتين كان خلالها أمين قسم الإعلام والتواصل. في العام 2009، انتقل إلى الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (LTA) حيث عمل كمنسّق إعلامي وباحث، وذلك ضمن إطار مشروع مراقبة الإنفاق الانتخابي. انضمّ من بعدها إلى المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) كمساعد في قسم البرامج. ومن العام 2013 وحتى تعيينه مؤخراً كمدير للمكتب التنفيذي في لادي، عمل عمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كمنسّق للأنشطة التربوية ومنظمات المجتمع المدني في إطار مشروع بناء السلام، كما انضمّ لاحقاً لمنظمة أوكسفام كباحث ومستشار سياسات. حاز على شهادة

بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الحكمة في بيروت، وماجستير في الأمن الدولي من جامعة ليستر في المملكة المتحدة، حيث انضم لكلية التاريخ، العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كطالب ضمن برنامج منح Chevening للعام 2015.

أهلاً وسهلاً بالسيد عمر ونتطلع الى تثبيت الانجازات وتحقيق المزيد منها في المستقبل، علمًا أنّ ما ينتظره وينتظر الجمعية في المرحلة المقبلة يكاد يكون مفصليًا وجوهريًا على أكثر من مستوى. فقد مرت ثلاثة أشهر تقريباً منذ أن أقر المجلس النيابي قانوناً جديداً للانتخابات النيابية ترافق مع تمديد ثالث لمدة أحد عشر شهراً في 16 حزيران 2017، كما ترددت بعض الأخبار المرتبطة بإمكانية إجراء تعديل على هذا القانون ولكنها ما لبثت أن توقفت. إضافة الى ذلك، كثرت الأحاديث والتحضيرات لإجراء الانتخابات الفرعية لملء ثلاثة مقاعد شاغرة في دائرتي طرابلس وكسروان إلا أن الأسابيع القليلة الماضية أنذرت بأرجحية تطيير هذه الانتخابات بسبب حسابات سياسية ضيقة، ما ينذر أيضاً باستمرار التلاعب بالمهل والاستحقاقات الدستورية حتى بعد إنتاج قانون انتخابي جديد وانتهاء الأزمة حول هذه المسألة، أقله نظرياً. وقد كان للجمعية موقف حول هذا الموضوع وستتابع هذه المسألة في الأيام والأسابيع المقبلة. كما وستتابع الجمعية مدى تطبيق القانون الجديد بعد أن وضعت ملاحظات جدية حول المضمون الإجرائي للقانون وعملت على نقلها لكافة الأفرقاء السياسيين. هناك الكثير من الاستحقاقات المهمة التي يجب انجازها في الأسابيع والأشهر المقبلة وستبقى الجمعية بالمرصاد لأي إخلال أو تباطؤ في إنجاز الخطوات المطلوبة.

تسلم وتسليم في LADE

مع انطلاقة شهر أيلول، تشهد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تغييراً في إدارتها، مع تعيين مدير تنفيذي جديد لها هو عمر كبول، خلفًا ليارا نصّار، التي أمضت سنواتٍ طويلةً في خدمة الجمعيّة، كانت بصماتها خلالها واضحة وجليّة في مختلف مشاريعها وإنجازاتها. فماذا تقول نصّار عن هذه التجربة؟

إذا أردت اختصار تجربتي في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، فلا مبالغة في القول بأنّها التي كوّنت لي مسيرتي المهنية ككلّ، فقد أمضيت فيها 12 سنة، بينها أربع سنوات تنقّلت فيها بين وظائف مختلفة، وثماني سنوات كمديرة للمكتب التنفيذي، وبالتالي فإنّ كلّ ما تعلّمته في حياتي المهنيّة على الصعيد الشخصي تعلّمته من لادي تحديداً.

ولا شكّ أنّ تجربتي في لادي كانت من أجمل التجارب وأصعبها بالنسبة إليّ في آنٍ واحدٍ. فعلى الرغم من أنّ العمل على مرّ هذه السنوات كان متعبًا وصعبًا في الكثير من الأحيان، لكنّه كان ممتعًا في الوقت نفسه على الصعيد النفسي والمعنوي، خصوصًا عندما كنّا نلمس لمس اليد التأثيرات التي استطعنا إحداثها على أكثر من صعيد، ولا سيما على مستوى القضايا التي لطالما رفعنا لواءها. وعلى الرغم من أنّ وتيرة التغيير الذي كنّا ولا نزال ننشده قد تكون بطيئة إلى حدّ ما، لاعتباراتٍ كثيرةٍ، إلا أنني أعتبر نفسي محظوظة بكلّ ما للكلمة من معنى لكوني عملت في هذه المؤسسة، التي أؤمن بقضيّتها وأحقيتها.

عمومًا، أستطيع القول أنني، وعلى امتداد ولايتي كمديرة تنفيذية للادي، شهدت على العديد من الإنجازات، وهي إنجازاتٌ يعود الفضل في تحقّقها للجمعية ككلّ. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن أربع إنجازات أساسية يُبنى عليها، أولها التعديل الذي طرأ على قانون الانتخاب في العام 2008، والذي شكّل الخطوة الأولى في مسار التغيير، وثانيها إجراء الانتخابات البلدية في موعدها في العام 2016، بعد تمديدين قسريين للمجلس النيابي. أما الإنجاز الثالث، فيتمثّل بالتعديلات التي حصلت على قانون الانتخاب في العام 2017، وهي تعديلاتٌ لا شكّ أنّ لادي وشركاءها كان لهم اليد الطولى في الدفع باتجاهها، ليبقى الإنجاز الرابع، ويتجلى بالدور الذي استطاعت لادي أن تلعبه وتؤسّس من خلاله، بشكلٍ تراكميّ، للحراك الشعبي الذي بدأ يتبلور أكثر فأكثر، من رفض التمديد، إلى أزمة النفايات، وما إلى هنالك. وربطاً بذلك، فإنّ التحدّي الأكبر الذي واجهته الجمعية خلال ولايتي كان التمديد القسري للمجلس النيابي، الذي حصل مرّتين متتاليتين، وعدم قدرتنا على منعه في المرّتين، ولو أننا استطعنا أن نخلق، كما ذكرت، نواة لحراكٍ مدنيّ وشعبيّ كان له أثره الكبير في الحياة السياسية.

ولأنّ الإنجازات لا تتحقّق بالمجّان، فإنّ أحداً لا يستطيع أن ينكر أنّ صعوباتٍ جمّة واجهتنا في الجمعية، بينها ما هو إداريّ بحت، وبينها ما يتعلق برسالة الجمعية ككلّ. ولعلّ الصعوبة الأبرز على هذا الصعيد تكمن في المزج الذي أردناه بين الذهاب باتجاه مأسسة عمل الجمعية من جهة، والحفاظ في الوقت نفسه على الهوية النضالية والتشاركية لعمل الجمعية.

في مطلق الأحوال، يمكن القول أنّ مفهوم ودور الجمعية تطوّر من مجرّد مراقبة الانتخابات إلى لعب دورٍ جوهري في الإصلاح الانتخابي، وصولاً إلى الانخراط في الحراك المدني. أكثر من ذلك، فإنّ مفهوم مراقبة الانتخابات بحدّ ذاته توسّع كثيراً خلال المرحلة الماضية، إذ مع تطور عمل الجمعية، كان دور المراقبة يتوسّع وتأثيرها يزداد. إلى ذلك، لعبت لادي دوراً أساسياً بالإصلاح الانتخابيّ، أولاً كونها جزء من الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي، ومن ثمّ بالحراك، حيث كانت دائمًا تدفع باتجاه إصلاح وتغيير قانون الانتخابات وإجراء الانتخابات في موعدها. وإذا كانت لادي استطاعت في هذا السياق إحداث تغييرات من خلال التعديلات على قانون الانتخاب، إلا أنّ المشكلة أنّ دورها بقي في عيون الرأي العام وحتى في عيون بعض أعضائها مقتصراً على المراقبة، ولعلّ من أسباب ذلك أيضاً أنّ لادي لم تكن تعتمد اسمها في مشاركتها في الحراكات المختلفة بل كانت تفعل ذلك بأسماء مجموعات أخرى، ولذلك فإنّ الرأي العام لم يربط بين لادي وبين هذه الأدوار.

وبقدر أهميه كل الإنجازات التي تحققت في المرحله الماضيه، فإن ما ينتظر الجمعيه في المرحله المقبله لا يقل سناا عن ذلك على الإطلاق، فالانتخابات النيابية المرتقبة في أيار 2018 تكتسب أهمية استثنائية في مسيرة لادي. وأعتقد أنّ الجمعية يجب أن تتصدّى لدورين أساسيّين، أحدهما هو مراقبة الانتخابات بمهنية بطبيعة الحال، علمًا أنّ قانون الانتخاب الجديد يتطلب من الجمعية أن تطوّر أكثر منهجيّتها في المراقبة وتوسّع انتشارها، خصوصًا أنّ الأنظار كلّها ستكون مصوّبة باتجاهها. أما الدور الثاني الذي سيكون على الجمعية أن تلعبه أيضاً فهو دور تثقيفي للناخبين، ربما أيضاً للجان القيد وهيئة القلم ومجموعات أخرى تشمل الأحزاب السياسية والمرشحين، ولا يقتصر هذا الدور على شرح تفاصيل قانون الانتخاب، ولكن أيضًا الآليات الكفيلة بضمان مبدأ ديمقراطية الانتخابات، وهو دورٌ أعتقد أنّه سيُطلَب من الجمعية بوتيرةٍ أكبر في المرحلة المقبلة.

وتمامًا كما أنني على ثقة بأنّ الجمعية ستستطيع التصدّي لهذه المسؤوليّات بالشكل المطلوب، ما سيساعدها في تعزيز دورها وانتشارها، فإنّني على ثقة بأنّ المدير التنفيذي الجديد للجمعية عمر كبول ستكون له بصماته، هو الذي سيكون محظوظاً أيضاً لكونه سيتواجد في مكان تعني له قضيّته الكثير. وإنني، إذ أعتقد أنّ التجربة التي ينتظرها عمر في لادي ستكون من أكثر التجارب الغنية في حياته، وستكون تجربة ضاغطة ولكن ممتعة في الوقت نفسه، فإنني أتمنى أن ينجح مع طاقم العمل، سواء الحاليّ أو الذي سيأتي في ما بعد، من استكمال الأمور التي لا تزال ناقصة، ولا سيما لجهة تفعيل العمل أكثر مع الأعضاء والمتطوّعين، فضلاً عن مواصلة الطريق باتجاه المأسسة أكثر وأكثر.

وفي الختام، أغادر اليوم المكتب التنفيذي للادي، وأنا مطمئنة على المسار العام لجمعيّةٍ هي بلا شكّ من أكبر جمعيّات المجتمع المدني في لبنان، ومن المؤسسات التي تلعب أدوارًا مهمّة في الحياة العامة، كما أنني واثقة أنّه كلّما استطاعت لادي تطوير نفسها داخليًا ووضعت أهدافاً واقعية نصب عينيها، وكلما أدرك أعضاؤها أنّ التغيير يحتاج لنفس طويل، وأنّه صعب ولكن ممكن، كلما استطاعت أن تلعب دوراً أكبر وأكبر على صعيد ديمقراطية الانتخابات، من خلال تركيز دورها أكثر على التثقيف والإصلاح الانتخابي بموازاة مراقبة الانتخابات...

LADE تقيم مخيّمها الصيفي

على مدى ستّة أيام بين 8 و13 آب، أقامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات مخيّمًا صيفيًا تدريبيًا لعددٍ من متطوّعيها في بلدة كفرذبيان، حيث خضعوا لسلسلة من التدريبات حول قضايا عديدة مرتبطة برسالة الجمعية وأهدافها، كما شاركوا في سلسلة نشاطات رياضيّة وترفيهيّة واجتماعيّة وثقافيّة متنوّعة.

وشكّل موضوع **"المشاركة السياسية للمرأة"** المحور الأساسيّ للمخيّم لهذا العام، وذلك في إطار مشروع واسع تعمل عليه الجمعية حول تعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام. وفي هذا السياق، تضمّن المخيّم مجموعة من الجلسات تمحورت حول مفهوم المشاركة السياسية للنساء، المراقبة الجندرية للانتخابات، المعوقات التي تواجه النساء، دور المرأة في الأحزاب السياسية، وصورة المرأة في الإعلام.

وبالإضافة إلى المواضيع الجندرية، خضع المشاركون في المخيّم لتدريباتٍ متنوّعة حول المواضيع المرتبطة بالانتخابات والمراقبة وحقوق الإنسان، بمشاركة مدرّبين متخصّصين من كافة المجالات. ومن أبرز المحاور التي ركّزت عليها هذه الجلسات: قانون الانتخاب الجديد وأبرز مواده، حقوق الإنسان في لبنان، خطة المراقبة، أبرز المخالفات في الانتخابات، الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات، الحكم المسبق، وغيرها.

حملة التثقيف الانتخابيّ مستمرّة

خلال شهر آب، واصلت الجمعية حملة التثقيف الانتخابي للجمهور التي كانت قد أطلقتها في شهر تموز لشرح قانون الانتخاب الجديد الذي أقرّه المجلس النيابي، وذلك لتبسيط القانون، وشرح مواده وبنوده لمختلف شرائح المجتمع، خصوصًا أنّ الكثير من مفاهيمه بقيت غامضة بالنسبة للمواطنين، وهو أمرٌ طبيعيٌ بالنظر إلى الانتقال من النظام الأكثري الذي لطالما اتسمت به الانتخابات اللبنانية إلى النظام النسبي للمرّة الأولى في تاريخ لبنان.

وفي هذا السياق، حطّت الجمعية في 9 آب في المنية، حيث شاركت في لقاءٍ حواريّ نظّمه اتحاد المنية للإعلام تناول قانون الانتخاب الجديد ومفهوم المشاركة السياسية للنساء، وذلك في قاعة شهرزاد-المنية. وقدّمت الأمينة العامة للجمعية زينة الحلو شرحًا مفصّلاً حول قانون الانتخاب، حيث تناولت أبرز بنوده وموادّه، فضلاً عن تقييم الجمعية له، كما تطرّقت لدور المرأة في العمل السياسي، وتحدّثت عن المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحول دون مشاركة سياسية فعالة للنساء.

وإلى الجامعات، حيث قدّم نائب الأمين العام للجمعية عباس أبو زيد عرضًا عن قانون الانتخاب في 15 آب في جامعة بيروت العربية، مرفقًا بشرحٍ عن الجمعيّة والأنظمة الانتخابية المتعدّدة، وحول مشاركة الشباب في العملية الانتخابية من خلال دراسة مقارنة بين لبنان وعدد من الدول العربية.

وفي 16 آب، شاركت الجمعية في لقاءٍ حواريّ نظّمته جمعية "لبنانيون" في مقرّها في سنّ الفيل، حيث قدّم مسؤول قسم الأبحاث في الجمعية علي سليم عرضاً مفصّلاً حول قانون الانتخاب، وتطرّق إلى مفهوم المشاركة السياسية للمرأة والمعوقات التي تحول دون خوضها الشأن العام. وشارك سليم، في 19 آب، في لقاءٍ نظّمه المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) شرح فيه أبرز بنود قانون الانتخاب، عارضًا آلية الاقتراع وكيفية احتساب الأصوات والنتائج.

وإلى كفرصير، وصلت الجمعية يوم السبت في 26 آب، حيث تولى عضو الهيئة الإدارية في لادي فراس علام شرح قانون الانتخاب لحشدٍ من أهالي البلدة، مع عرضٍ مفصّل لمبادئ القانون ومفاهيمه الأساسية، وطريقة الانتخاب، وغيرها من التفاصيل التقنية.

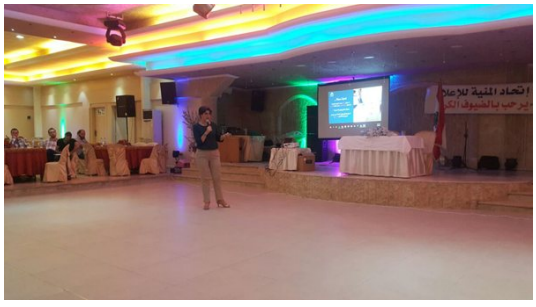

الغموض يلفّ الانتخابات الفرعيّة

شهرٌ آخر مرّ دون بتّ أمر الانتخابات الفرعيّة المفترضة في كلّ من دائرتي كسروان وطرابلس لملء ثلاثة مقاعد شغرت بفعل انتخاب العماد ميشال عون رئيسًا للجمهورية (كسروان)، استقالة النائب روبير فاضل ووفاة النائب بدر ونوس (طرابلس)، وذلك على الرغم من كلّ الوعود التي أطلقها وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق لحسم الملفّ، بل تحديده تاريخ 17 آب مهلة قصوى لإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، التزاماً بالقانون واحتراماً للدستور. ومع أنّ مثل هذا المرسوم لا يحتاج، في المبدأ، لأيّ نقاشٍ في مجلس الوزراء، كما أصرّ الوزير المشنوق، كان اللافت أنّ الحكومة اعتمدت المماطلة في مقاربة هذا الملف، فغُيّب عن جلساتها بذرائع متنوّعة، كان آخرها "ضيق الوقت"، في وقتٍ تقترب المهل الدستورية من النفاد.

إزاء ذلك، أصدرت الجمعية في 21 آب بياناً اعتبرت فيه أنّ احترام المهل الدستورية والقوانين المرعية الإجراء من خلال دعوة الهيئات الناخبة وتحديد موعد الانتخابات الفرعية هو واجب وليس خياراً، وأن الحكومة ملزمة، دستوراً وقانوناً، بإجراء الإنتخابات الفرعية، مشدّدة على أنّ انتظام الحياة السياسية وحفظ الممارسات الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات في مواعيدها من شأنه أن يعزز الاستقرار في لبنان ويحصنه في مواجهة التحديات المحدقة به، بدل أن تستعمل الذرائع الأمنية، كما في كل مرة لمخالفة الدستور وانتهاك القوانين. وإذ اعتبرت الجمعية أنّ قرار عدم إجراء الانتخابات الفرعية سببه حسابات شخصية بحتة للقوى السياسية المعنية التي اعتادت على الضرب بالدستور والقوانين المرعية الإجراء عرض الحائط، طالبت بإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وتحديد موعد للانتخابات الفرعية لملء المقاعد الشاغرة في أقرب وقت ودون أي إبطاء أو تلكؤ.

LADE.LEBANON LADELEB

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيان

إجراء الانتخابات الفرعية واجب وليس خياراً

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

21 آب، 2017

تطالعنا القوى السياسية، مرّة إضافية، بانتهاكٍ فاضحٍ للدستور وللقانون الانتخابي الذي لم يمض بعد على إقراره ثلاثة أشهر، من خلال عدم دعوة الهيئات الناخبة في جلسة مجلس الوزراء في ١٧ آب، علماً أنّ استحقاق إجراء الانتخابات الفرعية لملء ثلاثة مقاعد شاغرة في دائرتي طرابلس وكسروان متأخّرٌ عن أوانه لأكثر من خمسة أشهر بالحد الأدنى. ومع ذلك، ما زال مصير الانتخابات الفرعية مجهولاً، وهناك مؤشّرات جدية تنذر بإمكانيّة تطييرها لتطير معها الاستحقاقات الدستورية التي يبدو أنّها أصبحت القاعدة منذ مدّد البرلمان لنفسه في العام ٢٠١٣، إذ لم نشهد انتخاباتٍ تجري بحسب مواعيدها الدستورية باستثناء الانتخابات البلدية في العام ٢٠١٦.

وتعتبر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أنّ إحترام المهل الدستورية والقوانين المرعية الإجراء من خلال دعوة الهيئات الناخبة وتحديد موعد الانتخابات الفرعية هو واجب، وأن الحكومة ملزمة، دستوراً وقانوناً، بإجراء الإنتخابات الفرعية. كما أنّ انتظام الحياة السياسية وحفظ الممارسات الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات في مواعيدها من شأنه أن يعزز الاستقرار في لبنان ويحصنه في مواجهة التحديات المحدقة به، بدل أن تستعمل الذرائع الأمنية، كما في كل مرة لمخالفة الدستور وانتهاك القوانين.

وفي حين كان وزير الداخلية نهاد المشنوق قد أعرب مراراً عن عزمه إصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة منذ تموز ٢٠١٧ وتحديد موعد للإنتخابات الفرعية في أيلول، تراجع الوزير عن هذا الواجب الدستوري مستخدمًا الحجة الأمنية، كما اعتاد في تصريحات سابقة أن اجراء الانتخابات الفرعية هو

قرار سياسي وليس تقنيًا، ما يشير إلى أن قرار عدم إجرائها سببه حسابات شخصية بحتة للقوى السياسية المعنية التي اعتادت على الضرب بالدستور والقوانين المرعية الإجراء عرض الحائط.

وعليه، تطالب الجمعية بإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وتحديد موعد للانتخابات الفرعية لملء المقاعد الشاغرة في أقرب وقت ودون اي إبطاء أو تلكؤ.

+961 1 333713/4 info@lade.org.lb www.lade.org.lb

مجلس شبابي لاتحاد بلديات جبل الشيخ

في حين لا يزال مصير الانتخابات الفرعيّة مجهولاً وسط مؤشّرات جدية تنذر بإمكانيّة تطييرها، شهدت البلاد استحقاقاً من نوعٍ آخر، وقد تمثّل بانتخابات مجلس شبابي لاتحاد بلديات جبل الشيخ، التي نظّمها الاتحاد بالتعاون مع لادي، يوم الأحد 27 آب 2017، وسط أجواء تنافسية ودية إيجابية، غابت منذ فترة عن المشهد اللبناني.

وقد فتحت صناديق الاقتراع من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر، حيث شارك في العملية الانتخابية أبناء قرى جبل الشيخ الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة. وقد تم اعتماد القانون النسبي، حيث الاتحاد دائرة واحدة من دون قيد طائفي. كما اعتمدت هذه الانتخابات العديد من الإصلاحات للمرة الأولى كالتصويت الالكتروني، في ظل وجود كوتا جندرية في اللائحتين المتنافستين (كوتا نسائية في لائحة، وذكورية في لائحة ثانية)، علما أن المرشحين هم من كل القرى والمناطق التابعة للاتحاد.

وبنتيجة هذه الانتخابات، تم الاعلان عن فوز لائحة **"هلق دورنا"** بتسعة مقاعد مقابل خمسة مقاعد للائحة **"Yes"**، في وقت لفت توزع الفائزين مناصفةً بين ذكور وإناث، علمًا أنّ عملية فرز الأصوات، التي انطلقت مباشرة بعد إقفال صناديق الاقتراع، شملت مرحلتين، إذ حصل فرز إلكتروني، نظراً لاعتماد التصويت الالكتروني في العملية الانتخابية، كما حصل فرز يدوي للتثبت من النتائج ومنعاً لأي خطأ.

تجدر الإشارة إلى أنها المرة الأولى التي ينظم فيها اتحاد بلديات في لبنان انتخابات مجلس شبابي تابع له، وقد أبدى الشباب اهتمامهم وحماستهم للمشروع، خصوصاً أن المجلس سيمنح صلاحيات عديدة وسيقوم الاتحاد بدعم مشاريعهم وتمويلها.

وقد سبق للجمعية أن نظّمت، في 12 آب، ورشة عمل شارك فيها المرشّحون لانتخابات المجلس الشبابي للاتحاد، حيث قام منسق المشروع عاصم شيا بشرح قانون الانتخاب للمشاركين، كما أطلعهم على كيفية تشكيل اللوائح ووضع البرامج الانتخابية.

Facebook Twitter LinkedIn YouTube Website

Copyright © 2017
Lebanese Association for Democratic Elections, All rights reserved.
Petro Trad Street, Sodeco 7 Bldg, 5th fl.
T: +961 -1-333713
info@lade.org.lb

unsubscribe from this list update subscription preferences

This email was sent to << Test Email Address >>
why did I get this? unsubscribe from this list update subscription preferences
Lebanese Association For Democratic Elections · Sodeco, Beirut, Lebanon · Beirut METN · Lebanon

MailChimp